كلمة الإفتتاح في ندوة "الخصخصة في الكويت" [1]

إنه لمن دواعى سروري أن أتلقى دعوتكم لإلقاء كلمة الإفتتاح لهذه الندوة عن الخصخصة في دولة الكويت.

إن كلمة "خصخصة" يعتقد بأنها ظهرت لأول مرة قبل نحو ثلاثين عاماً. ولقد بدت فكرة الخصخصة للذين روجوا لها آنذاك كجزء من محاولة يائسة لإقناع الحكومات بأن مصالح شعوبها لن تراعي على أفضل وجه عن طريق إحتكار الدولة، وإنفرادها بتقديم الخدمات الأساسية. ولقد كان العديد من الناس ينظرون إلى التوسع السريع الذي شهده القطاع العام خلال عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات، على أنه القوة الدافعة الرئيسية وراء كل من النشاط الإقتصادي والإستقرار السياسي. ولكن تلك النظرة قد تغيرت في منتصف عقد السبعينيات عندما بدأ ينظر إلى ذلك التوسع على أنه يفتقد إلى المرونة، ويؤدي إلى إستنزاف الموارد العامة التي تتناقص بشكل متسارع. ونتيجة لذلك، إزداد زخم التوجه نحو الخصخصة عندما تشددت المواقف ضد تدخل الدولة في الصناعة والخدمات.

وعلى مدى السنوات العشرة الماضية، تبنى العديد من حكومات الدول الصناعية المتقدمة سياسات ترمي إلى تحرير إقتصاداتها من سيطرة الدولة. وقد كانت، وما زالت، سياسة خصخصة المشاريع التي تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة تمثل إحدى التدابير الرئيسية المستخدمة ضمن هذا الإطار الواسع. ولاشك في أن هذه السياسة كان لها تأثير ملحوظ

---

[1] ألقيت في يوم ٦ من شهر ديسمبر عام ١٩٩٢، بمناسبة إنعقاد ندوة " الخصخصة في الكويت "، والتي نظمتها في دولة الكويت " مؤسسة الإستثمار الإستراتيجي المحدودة".

في الإقتصادات المختلفة. وقد غيرت، ولربما إلى الأبد، الأسلوب الذي تتناول به كل حكومة ما يواجهها من مشاكل إقتصادية.

وتعتبر المملكة المتحدة رائدة لهذا التوجه، حيث شرعت في بداية عقد الثمانينيات ببرنامج خصخصة، جرىء وواسع النطاق. ولكن دولاً أخرى فاقتها في هذا المجال. وحتى الآن، فقد رأينا إيطاليا وهي تبيع بنوكها، وفرنسا تبيع شركاتها الكيماوية، وأسبانيا تبيع إحتكار التبغ، ودول أوروبا الشرقية تبيع كل شيء تقريباً. وكما أعتقد، فإن إقتراح الخصخصة في الإتحاد السوفياتي يعتبر في الواقع أكثر أجزاء برنامج الإصلاح الإقتصادي شعبية هناك. ولقد كان لإنتشار هذه الخصخصة في مختلف أنحاء العالم، أن أصبحت الخصخصة سياسة واقعيـــة في أكثر من سبعين دولـة، لدرجة أن قيمة عمليات الخصخصة في جميع أنحاء العـالم قد بلغت في العام الماضي نحو ٤٠ بليون دولار أمريكي.

وقد أظهرت التجربة في تلك الدول مدى التداخل الذي يمكن أن تكون عليه الخصخصة، وبالتالي الحاجة إلى توخي الحرص في إتباعها والتخطيط لها. إن كل دولة، وبالطبع كل قطاع، له مشاكله الخاصة، لذا يتوجب ألا نتوهم بأن الخصخصة عملية سهلة، لمجرد أن بعض الدول قد حقق نجاحات فيها، فثمة قصور عديدة في هذه السياسة، ولكنها لا تنال دعاية كافية. ونحن نحتاج لأن نستقي الدروس من النجاحات والإخفاقات، كما وينبغي في الوقت ذاته أن نقبل بأن المرحلة الإنتقالية في الكويت، برغم الآمال المتوقعة بأن تكون مرحلة مثمرة ومليئة بالتحديات، إلا أن الضرورة ستتطلب إتخاذ بعض القرارات المؤلمة خلالها.

وإننا لنحتاج إلى تحديد أهدافنا وإستراتيجيتنا بشأن الخصخصة بكل وضوح. ففي معظم الحالات، وجد العالم الغربي أن أداء المؤسسات في القطاع العام يقل كفاءة عنه في القطاع الخاص بصورة عامة. ولكن الأهداف التي تشترك فيها معظم الدول تدخل في

حسابها تقليص سيطرة الحكومة على الإقتصاد، وإجتذاب كل من الخبرة والتقنية الأجنبيتين، وزيادة المنافسة والكفاءة، إضافة إلى أهداف أخرى كثيرة. ومع أن كل تلك الأهداف مناسبة للكويت، إلا أنه ربما نجد أكثرها أهمية يتمثل في حاجتنا إلى تحفيز النشاط الإقتصادي، وإجتذاب رأس المال المحلي نحو الإستثمارات المنتجة. ولذلك، نريد أن تقودنا الخصخصة إلى كفاءة أكبر في مجال الخدمات التي تقدم في البلاد، وبالتالي ضمان إستخدام الإنفاق الحكومي بكفاءة أعلى لصالح الجميع في الكويت.

إن ملكية الدولة في الكويت كبيرة، وإزدادت سرعة نموها نتيجة المشكلات التي برزت في بداية عقد الثمانينيات. فقد تراجعت حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من نسبة بلغت ٦٦,٢% في بداية عقد الثمانينيات، إلى ٤٧,٩% في نهاية ذلك العقد. إن إستمرار هذا الإتجاه يدعونا إلى القلق ، لأننا لا نرغب في إقتصاد يخضع لسيطرة كاملة من جانب الدولة. ولذلك، فقد بدأت الكويت بدراسة إحتمالات الخصخصة قبل الغزو العراقي، وعرضت بعض الشركات المالية المملوكة من جانب الحكومة للبيع إلى الجمهور. ولكن الغزو قد أفشل تلك المحاولات. وبالطبع، لم نتمكن من إعادة دراسة هذا الموضوع مرة أخرى إلا عقب التحرير.

إن إلتزامنا اليوم بالخصخصة إلتزام راسخ، على النحو الذي أشار إليه صاحب السمو أمير البلاد في خطابه في شهر رمضان السابق، وتجاوب مجلس الوزراء مع هذه المبادرة حيث قد طلب من وزير المالية مباشرة تنفيذها، فقام الوزير بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارته، والبنك المركزي، والهيئة العامة للإستثمار لتسدي إليه النصح بشأن الإستراتيجية والجدول الزمني المطلوب إتباعهما. ومن ثم، فقد بدأت وزارات أخرى، فعلاً، العمل التحضيري على مشروعاتها الخاصة في هذا الصدد.

وهناك عدة أساليب لتحقيق الخصخصة، من بينها تحرير الإحتكارات، وبيع الأصول أو الخدمات إلى القطاع الخاص، وإستحداث منافسة مع الإحتكارات القائمة للدولة، ولاشك في أنكم ستناقشون اليوم مزايا ومشكلات مثل هذه الخيارات.

إن نقل الملكية من الحكومة إلى القطاع الخاص يتوجب أن يؤدي إلى رفع الكفاءة وتخفيض التكلفة في المشروع الذي تتم خصخصته، ولكن مثل هذه الخطوة سيترتب عليها إتخاذ سلسلة من القرارات الصعبة. فعلى سبيل المثال، قد يعاني العملاء، والموظفون على السواء، من خسارة فقدان مجموعة علاقات متميزة، ومزايا خاصة يتمتعون بها. وهكذا، فإن الفشل في التعامل بفاعلية مع المرحلة الإنتقالية من شأنه أن يضر بفرص نجاح عملية نقل الملكية. ومن الأمور الهامة في تلك المرحلة مسألة القوى العاملة، حيث نجد أن الخصخصة في دول أخرى قد أدت غالباً إلى تقليص عدد الوظائف، دون أن ينال هذا الأمر الإهتمام الكامل من حيث أثره في قوة العمل أو الإقتصاد المحلي. وفي الكويت، فإن هذه المشكلة بالذات وثيقة الصلة بالموضوع، والفشل في التعامل معها سيهدد أية خطة للخصخصة بصورة بالغة.

فالقوى العاملة عادة ما تعارض الخصخصة، بالرغم من أن تجربة الدول الأخرى في هذا المجال تفيد بأن القوى العاملة هي المستفيدة الرئيسية من ذلك التحول. وإذا كان التوصل إلى حلول ممكنا، فإنه ينبغي أن نتأكد من أن تلك الحلول صالحة ومقبولة بوجه عام، من جانب العاملين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

كما أن الإستعداد الجيد يعتبر مسألة حيوية كذلك، حيث أن الأمر يتطلب ثقة جميع الأطراف في عملية الخصخصة. فمن الضروري إجراء تحليل دقيق ومفصل لكل قطاع ستجرى خصخصته، وكذلك إعداد تقديرات واقعية لإمكانياته التجارية، وقيمته المالية، والدعم الذي قد يحتاج إليه خلال السنوات الأولى بعد الخصخصة.

وبالأهمية ذاتها، ستكون هنا مجالات وثيقة الصلة بمصالح الأمن القومي، حيث قد ترغب الحكومة في الإستمرار بممارسة الرقابة عليها.

ومن الأمور الجوهرية أن نحدد القضايا الأساسية في مثل هذا البرنامج، والتي تختلف لكل من الخدمات والمؤسسات. ولكنني أعتقد بأن أي عملية خصخصة إنما تحتاج أساساً إلى منهاج واقعي وشامل. وهنا لا يمكننا تجاهل الواقع وأبعاده، على أساس أن وجود نظرة إيجابية لدى الجمهور يمثل أحد المقومات الحاسمة لنجاح برنامج الخصخصة، حيث ينبغي إقناعهم بأن الخطة ستنجح وستنعكس منافعها عليهم في النهاية. ومن بين الأمور الهامة أيضاً عدالة الأسعار، وكذلك الثقة في قدرة الملكية الجديدة على تقديم خدمة أكثر كفاءة، مع الإتجاه إلى تعزيزها بالمنافسة من جانب مؤسسات القطاع الخاص الأخرى، فإذا ما إستطعنا إستقطاب إهتمام الجمهور، فمن المؤمل أن يؤدي ذلك إلى توجه الكويتيين نحو شراء حصص الملكية في المؤسسات الجديدة، مع منحهم حوافز تشجيعية عند الضرورة. إن الرسالة التي نود أن يدركها الجميع مفادها أن الخصخصة مشروع مشترك بين المواطن والحكومة، ويعود بفائدة متبادلة عليهما معاً في الأجل الطويل. وإذا ما أمكننا تحقيق هذا الأمر، سيسهل علينا ترويج تفاصيل خطة الخصخصة.

وعلى حد سواء، يتوجب ألا نبالغ في الإعتقاد بالفكرة القائلة بأن الخصخصة ستحل جميع مشكلاتنا، فبعض الخدمات والمرافق لن تكون الخصخصة الحل المناسب لها، حيث ينبغي أولاً أن نستخدم الحقائق الثابتة لتقييم ما إذا كانت ثمة منافع حقيقية سوف تترتب على تحويل مشاريع عامة معينة إلى القطاع الخاص. وكذلك ما يتعلق بالمشاريع التي يمكننا تحديد مزاياها، فإن التحول سيكون طويلاً وصعباً، لأن الأسلوب الذي يعتمد على قوى السوق لايعني تلقائياً أنه يعطي خدمة أفضل من القطاع الحكومي. إن تجارب بلاد أخرى تظهر بوضوح إمكانية تحقيق ذلك، ولكن بالتعاون الإيجابي في نهاية الأمر من جانب مختلف الأطراف المعنية.

أرجو أن أكون قد وفقت في طرح إطار واسع لهذا الموضوع. وكما ذكرت سابقاً، فإن هذا الخيار ليس سهلاً، فنجاح الخصخصة إنما يتطلب الحرص في التخطيط وجودة العرض. ولكن من اللازم أن ننجح، لأن في الخصخصة ما يحقق أحد أهم آمالنا لتنشيط إقتصاد الكويت، في الوقت الذي ندخل فيه مرحلة جديدة من تاريخ بلادنا، ولذلك لايمكن أن نقلل من قيمة المبادرة في سياسة الخصخصة.